

الجمهورية العربية الليبية

اعلان دستوري ١١

مجلس قيادة الثورة ،
باسم الشعب العربي في ليبيا :

وقد آلى على نفسه أن يسترد حريةه ، وأن يستمتع بخيرات أرضه
وأن يعيش في مجتمع تكون فيه الرفاهية والرخاء حقاً لكل مواطن مخلص
وقد صمم وعقد العزم على أن يحطم كل القيود التي كانت تحد من حرية كنه
وانطلاقه ، وأن يقف في الصدف مع أخوانه في جميع أجزاء الوطن العربي
مناضلاً لاسترداد كل شبر من الأرض التي دنسها الاستعمار ، وأن يزيل
العوائق التي تقف حائلاً دون وحدته من الخليج إلى المحيط .

وهو يؤمن بأن السلام لا يقوم إلا على العدل ، ويقدر أهمية تدعيم
العلاقات التي تربطه بجميع شعوب العالم المناضلة ضد الاستعمار وهو يدرك
أن تحالف الرجعية والاستعمار هو المسؤول عن التخلف الذي يعانيه رغم
وفرة ثرواته الطبيعية وعن الفساد الذي اشتهر في جهاز الحكم وهو يدرك
مسؤولياته عن إقامة حكم وطني ديمقراطي تقدمي وحدوي .

وباسم الارادة الشعوبية التي عبرت عنها القوات المسلحة في الثالث من
سبتمبر ١٩٦٩ م والتي اطاحت بالنظام الملكي وأعلنت الجمهورية العربية
الليبية وحماية ثورته وتدعيمها لها حتى تسير نحو تحقيق أهدافها في
الحرية والاشراكية والوحدة .

يصدر هذا الإعلان الدستوري ليكون أساساً لنظام الحكم في مرحلة
استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية ، وحتى يتم إعداد دستور دائم يعبر
عن الانجازات التي تحققها الثورة ويحدد معاistem الطريق أمامها .

نشر بالجريدة الرسمية ، عدد خاص ، في ٦ شوال ١٣٨٩ هـ الموافق ١٥ ديسمبر ١٩٦٩ م

الباب الأول الدولة

مادة (١)

ليبيا جمهورية عربية ديمقراطية حرة ، السيادة فيها للشعب وهو جزء من الأمة العربية ، وهدفه الوحدة العربية الشاملة واقليمها جزء من افريقيا وتسمى الجمهورية العربية الليبية .

مادة (٢)

الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية . وتحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان طبقاً للعادات المرعية .

مادة (٣)

التضامن الاجتماعي اساس الوحدة الوطنية، والأسرة اساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق والوطنية .

مادة (٤)

العمل في الجمهورية العربية الليبية حق وواجب وشرف لكل مواطن قادر .

والوظائف العامة تكليف للأئمين بها ، ويهدف موظفو الدولة في أداء
أعمالهم ووظائفهم إلى خدمة الشعب .

مادة (٥)

الموطنون جمِيعاً سواء أمام القانون

مادة (٦)

تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية وذلك بتطبيق العدالة الاجتماعية التي
تحظر أي شكل من أشكال الاستغلال .

وتعمل الدولة – عن طريق اقامة علاقات اشتراكية في المجتمع – على
تحقيق كفاية في الانتاج وعدالة في التوزيع ، بهدف تذويب الفوارق سلبياً
بين الطبقات والوصول إلى مجتمع الرفاهية مستلهما ، في تطبيقها
الاشتراعية تراثها الاسلامي والعربي وقيمه الانسانية وظروف المجتمع
الليبي .

مادة (٧)

تعمل الدولة على تحرير الاقتصاد القومي من التبعية والنفوذ الاجنبين
وتحويله إلى اقتصاد وطني انتاجي يعتمد على الملكية العامة للشعب الليبي
والممتلكات الخاصة لأفراده .

مادة (٨)

الملكية العامة للشعب أساس تطوير المجتمع وتنميته وتحقيق كفاية الانتاج والملكية الخاصة الغير مستغلة مصونة ، ولا تنزع إلا وفقاً لقانون والإرث حق تحكمه الشريعة الإسلامية .

مادة (٩)

تضع الدولة نظاماً للتخطيط القومي الشامل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ويراعي في توجيهه الاقتصاد الوطني التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .

مادة (١٠)

إنشاء الألقاب والرتب المدنية محظور وتعتبر ملعاً جمّيه الألقاب التي كانت ممنوعة لأفراد الأسرة المالكة السابقة وحاشيتها .

مادة (١١)

تساميم اللاجئين السياسيين محظور .

مادة (١٢)

للمنازل حرمـة ، ولا يجوز دخولها أو تفتيشـها إلا في الأحوال المبينـة القانون وبالكيفـية المنصوصـ عليها فيه .

مادة (١٣)

حرية الرأي مكفولة في حدود مصلحة الشعب ومبادئ الثورة .

مادة (١٤)

التعليم حق وواجب على الليبيين جميعاً وهو الزامي حتى نهاية المرحلة الاعدادية ، وتتكلفه الدولة بإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربيوية ويكون التعليم فيها مجاناً ، وتنظم بقانون الحالات التي يجوز فيها إنشاء مدارس خاصة .
وتعنى الدولة خاصة برعاية الشباب بدنياً وعلقرياً وخلقياً .

مادة (١٥)

الرعاية الصحية حق تتكلفه الدولة بإنشاء المستشفيات والمؤسسات العلاجية الصحيحة وفقاً لمقانون .

مادة (١٦)

الدفاع عن الوطن واجب مقدس وأداء الخدمة العسكرية شرف لل ليبيين .

مادة (١٧)

لا يجوز فرض ضريبة أو تعديلها أو الغاؤها إلا بقانون ، ولا يجوز اعتفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون .
كما لا يجوز تكليف أحد بتأدية الرسوم إلا في حدود القانون .

الباب الثاني نظام الحكم

مادة (١٨)

مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة في الجمهورية العربية الليبية ويباشر أعمال السيادة العليا والتشريع ووضع السياسة العامة للدولة نيابة عن الشعب وله بهذه الصفة أن يتتخذ كافة التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها ، وتكون هذه التدابير في صورة اعلانات دستورية أو قوانين أو أوامر أو قرارات ولا يجوز الطعن فيما يتتخذه مجلس قيادة الثورة من تدابير أمام أي جهة .

مادة (١٩)

يعين مجلس قيادة الثورة مجلساً للوزراء يتكون من رئيس للوزراء وزراء ويجوز له تعين نواب لرئيس الوزراء ووزراء بدون وزارة .
ولمجلس قيادة الثورة أن يقبل رئيس الوزراء والوزراء ، وأن يقبل استقالتهم من مناصبهم .

ويترتب على استقالة رئيس مجلس الوزراء استقالة مجلس الوزراء ، ويتولى مجلس الوزراء تنفيذ السياسة العامة للدولة وفق ما يرسمه مجلس قيادة الثورة وهو مسئول عن أعماله أمام مجلس قيادة الثورة دون اخلال بالمسؤولية التضامنية لمجلس الوزراء يكون كل وزير مسؤولاً عن أعمال وزارته أمام رئيس مجلس الوزراء .

مادة (٢٠)

يقوم مجلس الوزراء بدراسة واعداد كافة مشروعات القوانين وفق السياسة التي يرسمها مجلس قيادة الثورة وتعرض عليه للنظر فيها واصدارها

مادة (٢١)

تصدر الميزانية العامة للدولة بقانون ويعتمد مجلس قيادة الثورة بقرار منه الحساب الختامي لميزانية الدولة .

مادة (٢٢)

يعقد مجلس قيادة الثورة اجتماعاً مشتركاً مع مجلس الوزراء بناء على دعوة رئيس مجلس قيادة الثورة أو عضوين من اعضائه كلما رأوا ذلك .

مادة (٢٣)

مجلس قيادة الثورة هو الذي يعلن الحرب ويعقد المعاهدات ويصدق عليها إلا ما قد يرى تقويض مجلس الوزراء في عقده وصدقه عليه .

مادة (٢٤)

يعين مجلس قيادة الثورة الممثلين السياسيين للجمهورية العربية الليبية

في الخارج ويفيلهم : وهو الذي يقبل اعتماد رؤساءبعثات السياسية
الأجنبية وهو الذي ينشئ المصالح العامة ويعين كبار الموظفين ويعزلهم
على النحو المبين في القانون .

مادة (٢٥)

يكون اعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارىء بقرار من مجلس قيادة
الثورة كلما تعرض أمن الدولة الخارجى أو الداخلى للخطر ، وكلما رأى
أن ذلك ضرورى لحماية الثورة وتأمين سلامتها .

مادة (٢٦)

الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة .
والقوات المسلحة في الجمهورية العربية الليبية ملك للشعب ، وهي
عدها لحماية البلاد وأمنها وسلامة أراضيها ونظامها الجمهوري والحفاظ
على وحدتها الوطنية وت تخضع القوات المسلحة للاشراف الكامل لمجلس قيادة
الثورة .

مادة (٢٧)

يهدف القضاء فيما يصدره من احكام إلى حماية مبادى المجتمع وحقوق
الأفراد وكرامتهم وحرياتهم .

مادة (٢٨)

القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضاياهم لغير القانون والضمير

مادة (٢٩)

تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب .

مادة (٣٠)

لكل شخص الحق في الالتجاء إلى المحاكم وفقاً للقانون .

مادة (٣١)

- أ) لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على القانون .
- ب) العقوبة شخصية .
- ج) المتهم برى حتى ثبت ادانته ، وتومن له كافة الضمانات الضرورية لمارسة حق الدفاع ويحضر ايذاء المتهم او المسجون جسمانياً او نفسانياً .

مادة (٣٢)

يكون العفو عن العقوبة أو تخفيفها بقرار من مجلس قيادة الثورة أما العفو العام فيكون بقانون .

الباب الثالث

أحكام متفرقة وانتقالية

مادة (٣٣)

بلغى النظام الدستوري المقرر في الدستور الصادر في ٧ أكتوبر ١٩٥١ وتعديلاته مع ما يترتب على ذلك من آثار .

مادة (٣٤)

يستمر العمل بجميع الأحكام المقررة في القوانين والتشريعات القائمة فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الإعلان الدستوري .

وكل اشارة في هذه القوانين والتشريعات إلى اختصاصات الملك ومجلس الأمة تعتبر اشارة إلى مجلس قيادة الثورة ، وكل اشارة فيها إلى الملكية تعتبر اشارة إلى الجمهورية .

مادة (٣٥)

يكون للقرارات والبيانات والأوامر الصادرة من مجلس قيادة الثورة منذ سبتمبر ١٩٦٩ م وقبل صدور هذا الإعلان الدستوري قوة القانون : ويلغى كل ما يتعارض مع أحكامها من نصوص القوانين النافذة قبل صدورها ولا يجوز الغاؤها أو تعديليها إلا بالطريقة المبينة في هذا الإعلان الدستوري .

مادة (٣٦)

تنشر القوانين في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها إلا إذا نص على خلاف ذلك .

مادة (٣٧)

يبقى هذا الإعلان الدستوري نافذ المفعول حتى يتم إصدار الدستور

ال دائم ولا يعدل إلا باعلان دستورى آخر من مجلس قيادة الثورة إذا رأى ذلك ضروريا وفق مصلحة الثورة .

ينشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

مجلس قيادة الثورة

صدر بتاريخ ٢ شوال ١٣٨٩
الموافق ١١ ديسمبر ١٩٦٩ م

الجمهورية العربية الليبية

اعلان قيام الثورة

البيان الأول لمجلس قيادة الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب الليبي العظيم :

تنفيذًا لرادتك الحررة وتحقيقاً لأمانيك الغالية واستجابة صادقة لندائك المتكرر الذي يطالب بالتغيير والتطهير ويحث على العمل والمبادرة ويخرس على الثورة والانقضاض ، قامت قواطك المسلحة بالاطاحة بالنظام الرجعي المتخلّف والمتغصن الذي ازكمت رائحته النتنة الأثوف واقشعرت من رؤية معامله الابدآن ، وبصرية واحدة من جيشك البطل تهاوت الأصنام وتحطم الأوثان فانقشع في لحظة واحدة من لحظات القدر الرهيبة ظلام العصور من حكم الأتراك إلى جور الطليان إلى عهد الرجعية والرشوة والواسطة والمحسوبيّة والخيانة والغدر ، وكذا منذ الآن تعتبر ليبيا جمهورية حرة ذات سيادة تحت اسم « الجمهورية العربية الليبية » صاعدة بعون الله ، إلى العمل إلى العلا ، سائرة في طريق الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية كافية لأبنائها حتى المساواة فاتحة أمامهم أبواب العمل الشريف ، لا مهضوم ولا مغيوب ولا مظلوم ولا سيد ولا مسود ، بل انحصار حرار في ظل مجتمع ترفرف عليه ان شاء الله راية الرخاء والمساواة ، فهاتوا ايديكم وافتحوا قلوبكم وانسوا احقادكم وقفوا صفاً واحداً ضد عدو الأمة العربية عدو الاسلام عدو الانسانية الذي أحرق مقدساتنا وحطّم شرفنا ، وهكذا سنبني مجداً ونحي تراثاً ونشّار لكرامة جرحت وحق اغتصب ، يامن شهدتم لعمر

المختار جهاداً مقدساً من أجل ليبيا والعروبة والإسلام ويامن قاتلتم مع
أحمد الشريف فتالا حقاً ، يا بناء الباية يا بناء الصحراء يا بناء المدن العريقة
يا بناء الأرياف الظاهرة ، يا بناء القرى ، قرانا الجميلة الحبيبة ، ها قد
دقـتـ ساعـةـ العـمـلـ فـالـأـمـامـ وـاـنـهـ يـسـرـنـاـ فـيـ هـذـهـ الـلـاحـظـةـ أـنـ نـطـمـئـنـ اـخـوـانـاـ
الـأـجـابـ بـأـنـ مـتـكـاهـيمـ وـأـرـواـحـهـمـ سـوـفـ تـكـونـ فـيـ حـمـاـيـةـ الـقـوـاتـ الـمـسـلـحةـ
وـأـنـهـ بـالـعـلـمـ غـيرـ مـوـجـهـ ضـدـ دـوـلـةـ اـجـنبـيـةـ أـوـ مـعـاهـدـاتـ دـوـلـيـةـ أـوـ قـانـونـ
دوـلـيـ مـعـرـفـ بـهـ ، وـأـنـاـ هـوـ عـلـمـ دـاخـلـ بـحـثـ يـخـصـ لـبـيـبـاـ وـمـشـاـكـلـهـاـ الـمـزـمـنةـ
وـإـلـىـ الـأـمـامـ .ـ وـالـسـلـامـ عـلـيـكـمـ وـرـحـمـةـ اللـهـ ،

الجمهورية العربية الليبية

سقوط المؤسسات الدستورية ونظام الحكم

أذاع مجلس قيادة الثورة البيان التالي يعلن فيه سقوط المؤسسات الدستورية التي كانت قائمة في ظل النظام السابق ، ويحدد فيه المعالم الأساسية لنظام الحكم خلال هذه المرحلة التاريخية الحاسمة في حياة البلاد .

وفيما يلى نص هذا البيان :

أولاً :

تلغى جميع المؤسسات الدستورية التابعة للعهد البائد من مجالس وزارية وتشريعية وتعتبر هذه المجالس مجردة من جميع سلطاتها لاغية من فجر اليوم الأول من سبتمبر ، وأن أية محاولة قد يبذلها بعض الساسة القدامى يشم منها معاداة الثورة سوف تقابل برد عنيف لن يكون في حسبانهم .

ثانياً :

ان أمر جمهورية ليبيا العربية يعود أولاً وأخيراً إلى سلطة مجلس قيادة الثورة ، وهو يمثل السلطة الوحيدة في هذا القطر : وعليه فان جميع ادارات الدولة وموظفيها وقوة الأمن فيها هم تحت تصرف قيادة الثورة منذ الآن ، وأن أي مخل بهذا الأمر سوف يعرض نفسه لسؤال القانون .

ثالثاً :

ان مجلس قيادة الثورة يريد أن يوضح لجميع المواطنين انه يسعى بعزم أكيد وارادة صلبة لبناء ليبيا الاشتراكية النابعة من صميم

وطتنا والبعيدة كل البعد عن التقوّع العقائدي والمؤمنة بحتمية التطور التاريخي الذي لا يرد والذي سوف يحول ليبيا من بلد مختلف مريض الارادة والسلوك إلى بلد تقدمي ، ينادى الاستعمار والعنصرية ويسعى لتحرير الشعوب المظلومة التي تعاني نفس قضايا التخلف والظلم الاجتماعي .

رابعاً :

ان مجلس قيادة الثورة يؤمن بوحدة قضايا العالم الثالث وإلى تضافر جهود هذا العالم من أجل تحطيم نير التخلف الاجتماعي والاقتصادي .

خامساً :

ان مجلس قيادة الثورة يؤمن إيماناً عميقاً بقدسية الأديان وبقيمة المثل الروحية النابعة من صميم كتابنا المقدس القرآن الكريم ، وسوف بواسل الدعم للممثل الدينية النيرة ، والعمل على تحطيم النفاق الديني المزيف .

فياشعب ليبيا هنيئاً بشورتك المظفرة ويحق لك الآن أن تطرب فرحاً وأن تؤيد بكل قواك قوى الثورة الظافرة وإلى الأمام .